



مصطلح سياسي نشأ مع اتساع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، وهو يعني (حكم التكنولوجية) أو حكم العلماء والتقنيين، وقد تزايدت قوة التكنوقراطيين نظراً لزيادة أهمية العلم ودخوله جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والعسكرية منها، كما أن لهم السلطة في قرار تخصيص صرف الموارد والتخطيط الاستراتيجي والاقتصادي

في الدول التكنوقراطية، وقد بدأت حركة التكنوقراطيين عام 1932 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تتكون من المهندسين والعلماء والتي نشأت نتيجة طبيعة التقدم التكنولوجي. أما المصطلح فقد استحدث عام 1919 على يد وليام هنري سميت الذي طالب بتولي الاختصاصيين العلميين مهام الحكم في المجتمع الفاضل.

أبو الغيث: قلة "مصلحية" هيمنت على الأحزاب ومقدراتها



اتهم أستاذ التاريخ الحضاري والعلاقات السياسية بجامعة صنعاء الدكتور عبدالله ابو الغيث الاحزاب السياسية بالعجز بتقديم تقديم النموذج المثالي للناس، او ان تكون لهم بمثابة القدوة الحسنة التي يبحثون عنها وينشدهونها.. وقال "معظم أحزابنا إن لم يكن كلها هيمنت على شؤونها واستحوذت على كل مقدراتها قلة مصلحية غلبت عليها الانتهازية وثقافة التكويش، والمصيبة أن كل ذلك يتم ويمارس تحت يافطة المحافظة على المصلحة العامة للحزب" .. مصورا فروع الأحزاب وقطاعاتها "بمئات إقطاعيات أبدية لنافذين داخل هذا الحزب أو ذاك هم أقرب للعصابات منهم للقيادات الحزبية، بحيث سيطر على كل شأن من شؤون الحزب وضي مخلد هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في الشؤون الحزبية والمالية والترقيات".

وقال: لم نسع مثلاً بل أي حزب يعني قرآن يخضع لقياداته وكبار مسؤوليه لبدأ (من أين لك هذا) سواء الذين يرشحهم للعمل في الإطار التنظيمي أو في الجهاز الإداري للدولة، وذلك قبل توليهم مناصبهم وبعد تركهم لها. وأضاف: أحزاب تقدم نفسها بمثابة المخلص المؤتمن لليمنيين وربما لغيرهم، أكان ذلك على المستوى الأممي أو الإسلامي أو القومي أو الوطني، ثم تجدها وقد صارت مجرد وكعصابات مناطقية أو مذهبية أو قروية أو أسرية ترفع شعار (أنا الحزب) ولا ترى أبعد من تحت قدميها، ومعيار النجاح لديها إنما يتمثل بقدرتها على الاستحواذ والبقاء لها مع إقصاء كل من يبحث عن معايير وطنية سليمة ونزيهة للعمل داخل الحزب.

وطالب أستاذ التاريخ الحضاري والعلاقات السياسية بجامعة صنعاء القيادات الحزبية في اليمن بأن تبدأ بالتفكير الجدي من أجل تحويل أحزابها إلى مؤسسات وطنية ديمقراطية بدلاً من وضعها (الدكاكيني) الحالي.. مشيراً إلى أن الخطوة الأولى صوب ذلك يمكن أن تتمثل بإحالة كل من قضى أكثر من عشرين عاماً في مناصب رئيسية أو حزبية أو بلغ من العمر عتياً إلى التقاعد أو إلى مناصب استشارية.

المليشيات المسلحة.. ابتزاز سياسي!!



أكد العديد من المراقبين والمحللين السياسيين أن ظاهرة وجود المليشيات المسلحة هي معوقات يفتعلها تجار الحروب لتحقيق مكاسب إما سياسية أو تحقيق المزيد من الأموال عبر الابتزاز السياسي ، وأن استمرار تغول المليشيات المسلحة وتواجدها على الأرض في عدد من المحافظات سيؤثر بصورة مباشرة على المشهد السياسي مستقبلاً بالقدر الذي تهيمن فيه المليشيات المسلحة على الأرض ، بينما سيؤدي تحجيمها الميداني وتسلم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة إلى تراجع لأثرها السلبى في التحولات السياسية ، لذا فالمعادلة تكمن في قدرة الدولة في بسط سيادتها على كل شبر من الوطن وفي هذه الحالة سوف يجيد دور المليشيات المسلحة في التأثير السلبى على التحولات السياسية المنشودة بعد مؤتمر الحوار، والعكس إن نجحت المليشيات في اقتطاع مساحات جديدة من الأرض ستتسع دائرة المناورة السياسية وسيكون أثرها حاسم ومباشر في رسم التحولات السياسية مستقبلاً.

● استطلاع / أسماء حيدر البزاز

البداية كانت مع المحلل السياسي الدكتور عبد الملك الشريحي والذي أفادنا بالقول : الشعب اليمني منذ القدم شعب يحمل السلاح وتزايد حمل السلاح في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ متأثراً بالوضع الأمني داخليا نتيجة لذلك في فترات ومراحل مختلفة لكنه في الأخير لن نجد إلا سيطرة الدولة على الوضع بشكل عام وهذه معوقات يفتعلها تجار الحروب لتحقيق مكاسب إما سياسية أو تحقيق مزيدا من الأموال عبر الابتزاز السياسي ومن هنا فإن الوضع يزيدنا اطمئنانا بأن التحول السياسي يسير إلى الأمام ويعتبر ذلك ضربة التحول مع إننا نطمح أن لا يكون هناك أي ضربة يدفعها الشعب اليمني لأنه قد عانى بما فيه الكفاية من المعاناة وما شهده اليمن بالفترة السابقة ليس أقل مما يحدث ومع ذلك فإن الحياة السياسية تسير إلى الأمام وفي الأخير سيجدون أنفسهم بعيداً عن قطار الشعب اليمني.

تقول المليشيات

موضحا : بأن الأصل في الدول المستقرة الناهضة للمستقبل أن السلاح الوحيد هو سلاح الدولة ، وأن المسلح الوحيد في الأماكن العامة هو عسكري الدولة ، وأن الزي العسكري هو رمز لسيادة الدولة ، أما في الدول المختلفة فتلك المعايير تتوارى خلف نمو المليشيات المزودة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وربما حتى بالأزياء العسكرية الخاصة بها ، ومن ثم العلاقة بين الاستقرار والتنمية وسلطة الدولة والمستقبل علاقة وثيقة في المقابل العلاقة بين الفوضى والفساد والركود الاقتصادي والاجتماعي والمليشيات أيضاً علاقة وثيقة ، أما عن تأثير المليشيات المسلحة على التحولات السياسية في اليمن فيمكن القول أن استمرار تغول المليشيات المسلحة وتواجدها على الأرض في عدد من المحافظات سيؤثر بصورة مباشرة على

إحكام الدولة والجيش اليمني في حروب عبثية لا ناقة لهم فيها.

حيادية الجيش

ومضى يقول: مع أن مخرجات المؤتمر الوطني قد تطرقت إلى نزع أسلحة المليشيات المسلحة التي تنتشر في ربوع الوطن اليمني ممثلة خطراً يهدد بناء الدولة الحديثة فإن تطبيق تلك المخرجات هو الحل لانتزاع أسلحة المليشيات الحزبية والقبلية وغيرها بألية واضحة تطبق على الجميع وأن يجيد سلاح الدولة من الاستغلال ضد أي طرف وأن يخضع الجميع للنظام والقانون وتتحمّل الدولة مسئولياتها في توفير الأمن للجميع وما يوصل إلى ذلك هو عقد مصالحة وطنية قبل نزع السلاح من المليشيات وإيجاد الثقة فيما بينها وتوفير آلية متفق عليها من جميع الأطراف بإشراف الدولة يتم من خلالها بداية تسليم السلاح الثقيل والمتوسط كمرحلة أولى لإيجاد قانون ينظم حياة وحمل السلاح كما يجب واليمن والإزام القوى العسكرية المنتفذة بالجيش بعدم التدخل في أي حروب قد تحدث فيما بين القوى التقليدية والتي تعتمد على قوى مليشايوه في تحقيق مآربها السياسية والحزبية وتجسيد حيادية الجيش والمؤسسة العسكرية بما يضمن أداء دورها في الردع لكل المليشيات التي تستهدف النيل من استقرار البلد ولن يحصل ذلك إلا بمصالحة وطنية شاملة وتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

والتي تسعى لزعة الأمن والسكينة العامة ، فالإرهاب هو نهجهم ودينهم فلا عجب إن كانوا هم المتسبب الأول في إخلال الأمن والنظام فمهامهم إلا مجرد تنفيذ لمشروع أدهى وأمر من مصلحة ذلك المشروع المنهجن ضمن عرقلة أي تحول سياسي، فهم لا يريدون أن تخرج اليمن من دائرتها المغلقة ، وذلك سعياً منهم لكسر إرادة الشعب التي تخالف إرادتهم ومطامعهم السياسية.

المحلل والناشط ثابت الحمدي : المليشيات المسلحة- وهي أكثر من فصيل واتجاه - مرهونة بقيام الدولة، فإذا ما وجدت الدولة انتهت هذه المليشيات وإذا ما ضعفت فإنها ستقوى، وبالتالي فالحل الأنسب لها هو مواجهتها بقوة الدولة مهما كلف الأمر لأن ترك الحبل على غاربه بالنسبة لهم يقوي من وجودهم يوماً بعد يوم.

حروب عبثية

وختما مع المحلل السياسي الدكتور هاشم علوي والذي أفادنا بالقول: تتزايد مخاطر المليشيات المسلحة باليمن في ظل عدم إخراج قانون حمل وحيازة السلاح إلى الوجود وفي الآونة الأخيرة أصبحت المليشيات المسلحة ظاهرة تهدد أمن واستقرار اليمن في ظل خوضها حروب عبثية تهدد الأمن والاستقرار على المستوى الوطني وبما أن كل الأحزاب والجماعات المسلحة التي تخوض وخاضت حروباً ضد بعضها تحت عناوين مختلفة لا تمت للوطن بصلة فإن تلك الأحزاب والجماعات ومراكز القوى القبلية قد شاركت في مؤتمر الحوار الوطني ولكنها ما زالت تمارس الحرب فيما بينها محاولة

أسلحة تدميرية

ويرى المحلل السياسي سليم النهاري أن المليشيات المسلحة تلجأ إلى استخدام العامل العسكري لتغيير الأوضاع التي لا تنسجم معها والخطورة لذلك بسبب عدم قدرتها على التفاوض والحوار وتقديم التنازلات المشتركة كما أنها تستعمل على زيادة الصراعات في البلد بسبب قيام الأطراف الأخرى الدفاع عن نفسها أمام تلك المليشيات المسلحة و ما جعل الأمر خطيراً هو أن تلك المليشيات أصبحت تمتلك أسلحة ذات نوعية تدميرية عالية وواسعة وهو ما يعني زيادة مساحة العنف والقتل وإعاقة مشروع أي تحول سياسي.

مطالب سياسية

بينما يرى الدكتور عبدالرحمن صلاح -جامعة صنعاء- أنه لم تنتش المليشيات المسلحة إلا لفرض فكر ما أو طموح سياسي بقوة السلاح كأمر واقع وبالتالي فإن هذه المليشيات ستندم مع مبدأ الحوار المرتكز على الإقناع والفكرة والحجة والمنطق وعلى التعاطي مع المطالب السياسية بالأخذ والعطاء.

مبيداً أنه على الدولة أن تتعاطى مع المليشيات المسلحة من منظار واحد هو منظار الدولة التي يجب أن تفرض هيبتها على كل من يتمترس وراء السلاح الثقيل الذي لا يجب أن يوجد إلا في يد الدولة.

إخلال الاستحقاقات

المحلل السياسي أسامة العمري يقول : إن من أبرز المعوقات ومن أشق تلك التي تحملها المرحلة في اليمن هي تلك المليشيات الخارجة عن إطار القانون.

الشباب يقيمون تجاربهم في المنظمات بعد ثلاث سنوات

● صقر الصنيدى

تقاطر الشباب إلى الساحات افرادا يجمعهم حلم واحد تفرغ فيما بعد الى احلام عديدة بعضها كان يخص الوطن وبعضها وهم الفرد وحده واخرى تعني الاحزاب دون سواها، وهذه الأخيرة جعلت الشباب المستقل يتفكيره وأدائه أبعد عن ما يحدث لاحقاً وقد أراء كثير من الشباب العمل من أجل ارادتهم عبر كيانات انتجتها ساحات التغيير ووحدهم من يفترض بهم الاعتناء بها والاستمرار في تطويرها الى ان تصبح كيانات لا تقل أهميتها عن الأحزاب وعن المنظمات المدنية الحقوقية التي تسهم في رسم السياسات وتغييرها.

ولأجل معرفة المسلك الذي سارت عليه والحال الذي وصلت إليه اجتمع عدد من الناشطين بدعوة من مؤسسة شراكة الشبابية" وتبادلوا تجاربهم ووجهات نظرهم التي يسعون من خلالها لتطوير وضعهم الذي لا يبدو أنهم راضون عنه تماماً بعد حدوث الكثير من التغييرات.. ووفقاً لـ(نجلاء العمري) -رئيسة مؤسسة شراكة الشبابية- وتواجدها على الأرض في عدد من المحافظات سيؤثر بصورة مباشرة على

نجلاء العمري : نواصل جهودنا للخروج بتصورات تخدم الشباب

ثورية حقيقة المؤسسات خرجت من رحم الثورة ووفقاً لاحتياجات الشارع وعملية التحول الديمقراطي هذه التوصيات التي اتفقتنا عليها من شأنها أن تنظم العمل وتحدد الأهداف بصورة أكثر وضوحاً. مضيئة أن المؤسسة ستواصل جهودها للخروج بتصورات أكثر تخدم الشباب المستقل الذي يعمل في إطار المجتمع المدني.

أنهار جغمان -الناشطة والمهتمة في مجال المنظمات- حاولت تشخيص واقع منظمات المجتمع المدني اليوم وقالت: إن هناك الكثير من المنظمات التي انخرطت في العمل المدني غير أنها لم تحقق تطلعات الشباب وقدراتهم التي يمتلكونها، وهذه المنظمات تمارس القليل من الأعمال في محافظات معينة وتكون غالباً مقراتها بالقرب من

المقبلي : مهمة أي ثورة الدفع في اتجاه التوازن

مكاتب الداعمين والوليين.. فهي منظمات تستغل قدرات الشباب وطاقتهم الكبيرة في تلبية جشع رؤساء المنظمات فالشباب يستعدون مقابل القليل من الفئات على الرغم من استغلال أفكارهم ومشاريعهم المختلفة. وهناك أيضاً الاستغلال المادي أو السياسي للشباب من قبل بعض هذه المنظمات والبعض منها صورية وشكلية فقط تعمل وفق خلفيات وأهداف.

منها كما ترى "أنهار" الربيع والاستفادة من قدرات الشباب بعد أن أثبت الشباب قدرتهم على تغيير الواقع المجتمعي. ارتباط البعض من المنظمات - على الرغم من إعلان استقلاليتها - بالقيادات السياسية والحزبية أو العسكرية والقبلية أو أطراف خارجية كثيراً ما يؤدي إلى فقدان استقلاليتها وإرادتها ودورها في التخطيط والقرار

انهار جغمان : بعض المنظمات تستغلهم مادياً وسياسياً

والنشاط، وحتى شرعية وجودها بين منظمات المجتمع المدني.

الاجتمع يساهم يومياً .

أما بسم البرق فقد اعتبر إن المجتمع المدني يساهم يومياً في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم- المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونون أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز - فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية. تقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتأدية عملها في مجال حقوق

الإنسان عبر طرق عدة: كحمل هموم المواطنين والرأي العام: العمل على رآب الصدق في المجتمعات التي تعاني من الصراعات؛ الدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان؛ تبادل المعلومات؛ مناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان؛ التبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع؛ مساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات؛ إطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان؛ والمساهمة في توفير نظام حماية فعال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال .

في اتجاه التوازن .

محمد القبلي اعتبر مهمة أي ثورة في العالم الدفع باتجاه التوازن بين الثورة والدولة والمجتمع وبلورة القوة الثالثة التغيير والتحديث والتقدم على مستوى الدولة والمجتمع وتحقيق التوازن المنشود بين مجتمع الحرية والمعرفة ودولة العدالة والمواطنة والتنمية .

ونبه القبلي الى إشكالية التحول المؤسسي للقوى الشبابية في الثورة وخيار التزاكم والتلاشي والحاجة الى إثراء نقاشي لعوائق العمل المؤسسي للقوى الشبابية المعوقات المادية المعوقات المعرفية معوقات مهارتية معوقات موضوعية فرص التحول المؤسسي المتاح والممكن.